بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدلله رب العالمين، والصلاة والسلام على محمد آله الطاهرين، واللعن الدائم على أعدائهم إلى قيام يوم الدين

بقلم: السيد محمد بن السيد علي العلوي

الرؤية الندية
في فهم المعاني الحرفية

إشكالية (البين) المحقق للعروض في الخارج

- **مشكلة المقالة:**

هناك مجموعة من الأمور يرفضها الإسلام رفضًا صريحًا لا يحتمِلُ غير محمل، كما في القتل الذي قال فيه الله تعالى (مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ)[1]، غير أنَّه جلَّ في علاه يُشرّعُ القِصاص، وهو في حقيقته وواقعه قتلٌ، ولذلك قال: (بِغَيْرِ نَفْسٍ)، فخرجُ القتلُ بالنفسِ من حدود موضوع الآية الكريمة، وكذا قال تبارك ذكره: (وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ)[2].

وفي نفس سياق ما يظهر منه التعارض، يقول سبحانه وتعالى (وَلاَ تَسُبُّواْ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّواْ اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ)[3]، ولكنَّه في آية أخرى يقول: (عُتُلٍّ بَعْدَ ذَلِكَ زَنِيمٍ)[4]، ويصف صنفًا من الناس بالضلال الذي يفوق ضلال البهائم، فيقول (إِنْ هُمْ إِلاَّ كَالأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلا)[5].

وهكذا في موارد الأمر الصريح بالصدق وذم الكذب في الوقت الذي يظهر فيه التشريع بالتورية، وهي قول ما يخالف الواقع عن قصد ولغاية صرف الآخر عن الواقع، وربَّما تضليله!

تُصيبُ هذه الحالةُ البعضَ بشعور من الاضطراب وعدم الاستقرار؛ كونها ظاهرة في التناقض وعدم الالتزام بقواعد تُلتَزَمُ بشكل واضح وصريح في مختلف الموارد، ويزداد الشعور بالاضطراب مع ظهور الفِكر الليبرالي الذي تمكَّن إلى درجة كبيرة من تحقيق نظريته في إقامة المجتمع البشري على أساس احترام الاستقلالية الفكرية والدينية مطلقًا مهما كان نوعها ومشربها، وكذا نظرياته في العقاب القائمة على الرفض التام لعقوبات القتل والقطع والجلد، وما شابه ممَّا يرونه مخالِفًا للإنسانية والفِطرة!

بإمعان النظر، وقفتُ على مرجع هذه الإشكالات وغيرها، إلى شِبْهِ غياب عامَّة الأذهان عن واقع وطبيعة الوجود الخارجي للأشياء، فالناس يرون العناوين من أضيق حيثياتها، ويسقطون رؤيتهم على الموجود بكافَّة حيثياته، فيقعون في الفهم المتناقض؛ فالحال أنَّ الموجودَ المُتَشخصَ عِبارَةٌ عن وحدةٍ يُحقِّقُها العارِضُ والمعروضُ والبينُ المُوقوِّمُ لأصل العروض، وهذا ما نحاول تقديمه في بيانٍ بعد التنقيح وتوضيح حقيقة ما يُرى عارضًا ومعروضًا.

---

[1] - الآية ٣٢ من سورة المائدة
[2] - الآية ١٩١ من سورة البقرة
[3] - الآية ١٠٨ من سورة الأنعام
[4] - الآية ١٣ من سورة القلم
[5] - الآية ٤٤ من سورة الفرقان

قد يُقال:

مثل هذه المواضيع لا تعني العامَّة من الناس؛ فهي من المسائل التي تُبحَثُ في بعض العلوم الخاصَّة، فلماذا تُثقِلُ بها أذهانهم؟

فأقول:

لا أختلف كثيرًا، إلَّا أنَّ تحديد ما يحتاجه الناس، وما ينبغي أن يُطرَح على العامة، يحدِّدُهُ واقِعُ الحال.

تتعرَّضُ مجتمعاتنا اليوم لاختراقات ثقافيةٍ وفكريةٍ تخالِف الإسلام عمليقًا أصولًا وفروعًا!

لهذا التحدي خُطورَةُ مضاعفة بسبب تعدُّد ألوان نواقلها، فهي تارةً في الإعلام المرئي من أفلام ومسلسلات ومسابقات، وأخرى في الروايات المقروءة، وثالثة في التثقيف الفلسفي العلماني والحداثي والإلحادي والصوفي، وغير ذلك ممَّا وصل بأخطار الانحراف والضلال إلى روضات الأطفال وتجمعات الصبية والشباب من الجنسين، مثقفًا كان أو لا، بل يكفي أن يكون ممن يتعاطى الإنتاج الإلكتروني في سائل التواصل والألعاب وما نحوها!

من هنا فإنَّ المساهمةَ والعملَ على رفعِ المستويات العلميةِ والمعرفيةِ في المجتمع ضرورةٌ يقتضيها واقع الحال. وهذا إضافة إلى ضرورة تحجيم جَهَالاتٍ تَتَقَمصُ العِلمَ والمعرِفَةَ كذبًا وزورًا.

- **مقدِّمةٌ تأسيسيةٌ:**

يتحدَّثُ الحكماء في رجوع الوجود الممكن رجوعًا عِلميًا إلى وجودٍ جوهري واحد، فقُرِّرت مُشجَّرةُ الوجودِ المُمكِنِ على النحو التالي:

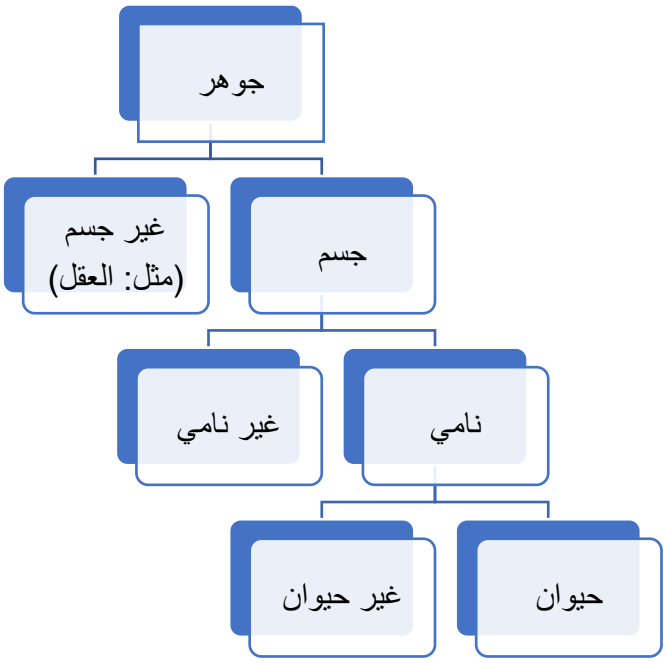

على هذه المفاهيم الكُلِية تعرضُ أخرى حصرها بعضُهم في أصولٍ تِسعة تحت اسم (المقولات) إضافة إلى (الجوهر)، وهي:

الكم: كالطول والوزن وما شابه.

الكيف: كالألوان والأشكال وما شابه.

النسبة: كقولنا: ابن فلان وما شابه.

المكان: كقولنا: في بيته وما شابه.

الزمان: كقولنا: بالأمس وما شابه.

الهيئة أو الوضع: كالاتكاء وما شابه.

الملك: كقولنا: بيده وما شابه.

الفعل: لواه وما شابه.

الانفعال: التوى وما شابه.

نلاحظ أنَّنا لا نتصور هذه العناوين مستقلةً منفردةً، فلا نرى في الخارج طولًا بلا جسم يَعرُضُ عليه، وكذا لا نرى لونًا ولا بنوَّةً ولا كينونة إلَّا في مُظهِرَاتِها، وهكذا...

فهذه (الأعراض) لا تُوجَد في الخارِجِ إلَّا في غيرها ممَّا له طبيعة إظهارها، ومن هنا جاء استعمال مصطلح (المعنى الحرفي) للمناسبة بين ما نحن فيه وبين الأدوات اللغوية التي لا تظهر معانيها إلَّا في غيرها، كحروف الابتداء والاستثناء وما نحوها، وكذا الهيئات ممَّا لا تظهر معانيها في نفسها.

قد يكون الأمر بهذا المقدار واضحًا، غير أنَّ حيثيةً مهمَّةً لا بدَّ من الإلفات إليها وفهمها بما يدفع أيَّ احتمالٍ لشبهةٍ أو ما شاكل، وأقصد حيثيةَ البينِ المُحقِّق للعروض، فبحسب البناء العلمي القائم، يَتَقَوَّمُ الموجودُ في الواقع بثلاثة أصول، المعروض والعارض والبين المُحقِّق للعروض، وأرى أنَّ هذا البين محلًّا لإشكال حقيقي يرِدُ على مسألة العروض، وهو ما أحاول معالجته إن شاء الله تعالى.

بيان:

عندما نقول: الجسم الجوهر، فنحن لا نقصد الطاولة أو الجدار أو هذه الموجودات المحسوسة التي تشغل حيِّزًا من الفراغ، بل نقصد المادَّة الجسمية الأولى مطلقًا، والمادَّة في كلامنا تعني جهة الإمداد، وهي من المدركات العقلية التي لا تدركها العلوم التجريبية المخبرية مهما اجتَهَدَتْ ومهما تَطَورَتْ وتَقَدَّمَتْ، إلَّا أنَّ العلم العقلي يقطع بها قطعًا يقينيًا تستقيم به التجرِبة، وإلَّا فلا وجود أصلًا!

بعد المادَّةِ البدايةِ فإنَّ كلَّ ما يأتي إنَّما هو عارِضٌ عليها، وهنا كلام:

العروضُ هُو صيرورةُ الشيئين شيئًا واحِدًا يظهران بِوَصفِ أحدِهما بالآخر، فيُقال: جسمٌ وزنُهُ كذا وطُولُه كذا ولونُه كذا.. وما إلى ذلك ممَّا يظهر بعروضِ أحدِ شيئين على الآخر، وعملية العروض عملية متوالية دقيقة، إنَّما يدرك العامَّةُ منها التوالي الأخير، وإلَّا فنفس ما نراه لونًا عارضًا على جسم، هو في واقعه عارضٌ ومعروضٌ، فما يُدركه البصر أحمرًا عرضَ على طاولة فصارت حمراء، هو جسم أحمر عرض على جسم قابل إلى أن يكون أحمرًا. وكذا في تحليلنا للجسم المعروض.

عندما يعرضُ وجودٌ على وجودٍ آخر، فإنَّهما بهذا العروض يصيران بالنسبة للإدراك الأوَّلي العادي وجودًا واحِدًا، بل قد لا يُرى العارض أكثرَ من وصفٍ لا قيمة له إلَّا بمقدار التعريف. أمَّا عند النظر التحليلي فإنَّ البحث يقع في المُحقِّق للعروض، فيتساءل: هل هما في الواقع شيئان التقيا التقاءَ عارِضٍ ومعروضٍ، أو أنَّ في الأمر عمق يحتاج إلى بحثٍ ونظرٍ؟

وإن كان العروض بين وجودين مُنفصلين، فكيف يتحقَّقُ العروضُ ويصير الشيئان شيئًا واحِدًا؟

مثال:

بالرجوع إلى مشجَّرة الأجناس العالية، نجد الناطقية وقد فصلت الإنسان عن باقي أنواع الحيوان، فالسؤال: أين كانت الناطقية قبل عروضها على الحيوان لتميز منه الإنسان؟ وإن افترضناها (الحيوانية) وجودًا مستقلًّا، فكيف سلكتْ طريقَ العُرُوضِ على الحيوان؟

بالوقوف على مسألة (البين) تندفع الكثير من الإشكالات التي قد تطرأ على الأذهان اندفاعَ حلٍّ لا اندِفاعَ نقضٍ، وهذا ما تهدف إليه المقالة.

- **عِلْميَّةُ الوجُودِ:**

لا شَكَّ ولا شبهةَ في رجوع هذا الوجود الهائِل بما فيه وما سوف يكون فيه، إلى وحدةٍ علميَّةٍ يستحيل على المخلوق إدراك كيفها، وإنَّما نفهمها من عقيدة التوحيد القائمة على برهان اليقين الذي لا يأتيه الباطل مُطلَقًا؛ فقد كان الله تعالى ولا شيء.

عن أبي بصير قال: سمعتُ أبا عبد الله (عليه السلام) يقول:

"لم يَزَلِ اللهُ عزَّ وجلَّ ربنا والعلمُ ذاتُه ولا معلوم، والسمعُ ذاتُه ولا مسموع، والبصرُ ذاتُه ولا مُبْصَر، والقدرةُ ذاتُه ولا مقدور، فلمَّا أحْدَثَ الأشياءَ وكان المعلومُ، وقع العِلمُ مِنهُ على المعلومِ، والسمعُ على المسمُوعِ، والبصرُ على المُبْصَرِ، والقدرةُ على المقدور.

قال: قلتُ: فَلَم يَزَلِ الله مُتَحَرِّكًا؟

قال: فقال: تعالى الله عن ذلك؛ إنَّ الحركةَ صِفَةٌ مُحْدَثَةٌ بالفعل.

قال: قلتُ: فَلَم يَزَلِ الله مُتَكَلِّمًا؟

قال: فقال: إنَّ الكلامَ صِفَةٌ مُحْدَثَةٌ، ليستْ بِأزَليَّةٍ. كان اللهُ عزَّ وجَلَّ ولا مُتَكَلِّم"[٦].

عندما نقول: خَلَقَ اللهُ تعالى المعلومَ والمسموعَ والمُبصَرَ والمقدورَ، فإنَّها جميعها ترجع إلى مخلوقٍ علميٍ واحِدٍ على علم الله تعالى، ومعنى ذلك أنَّ نفس المادَّة الأولى (لا نقصد المادَّة الجسمية، بل مادَّة الخلق؛ أي ما يُمدُّ المخلوق منها) معلومةً ومسموعَةً ومُبْصَرَةً ومقدورَةً بالقوَّة؛ إذ أنَّ تفرُّق المعلوم والمسموع والمُبصَر والمقدور عن بعضها البعض، يُوقِعنا في إشكال الفُرجَةِ بينها، أي: ما هي طبيعة الخلق بين مخلوقٍ ومخلوق، وأيًّا ما يكون الجواب، فإنَّنا نعود حينها إلى مرجعية الجميع إلى علم واحِدٍ لا تمايز فيه ولا فواصل؛ إذ أنَّ التمايز والفواصل من شأنيات الفقير المحتاج، وأمَّا الغني المتعال فالأمر عنده لا ندرك شيئًا منها أكثر ممَّا يليق بجلال غناه المطلق سبحانه وتعالى.

من هنا، نقول: ينتهي بنا البرهان إلى أنَّ مرجعية الوجود الممكن وجودٌ ممكِنٌ خاصٌّ تبينه الروايات الشريفة، فعن محمد بن الحسن الطوسي (رحمه الله) في كتابه مصباح الأنوار، بإسناده عن أنس عن النبي صلَّى الله عليه وآله قال:

"إنَّ الله خلقني وخلق عليًّا وفاطمةَ والحسنَ والحسينَ قبل أن يخلق آدم (عليه السلام). حين لا سماء مبنية، ولا أرض مدحية، ولا ظلمة ولا نور ولا شمس ولا قمر ولا جنَّة ولا نار.

فقال العبَّاسُ: فكيف كان بِدْءُ خلقكم يا رسول الله؟

فقال: يا عم، لمَّا أراد الله أن يخلقنا تكلَّم بكلمة خلق منها نورًا، ثُمَّ تكلَّم بكلمة أخرى فخلق منها روحًا، ثُمَّ مزج النور بالروح، فخلقني وخلق عليًّا وفاطمة والحسن والحسين، فكُنَّا نسبحه حين لا تسبيح، ونقدِّسه حين لا تقديس. فلمَّا أراد اللهُ تعالى أن يُنشِئ خلقه فَتَقَ نُوري فخلق منه العرش، فالعرشُ من نوري، ونوري من نور الله، ونوري أفضل من العرش، ثُمَّ فَتَقَ نور أخي عليٍّ فخلق منه الملائكة، فالملائكة من نور عليٍّ، ونور عليٍّ من نور الله، وعليٌّ أفضلُ من الملائكة، ثُمَّ فَتَقَ نور ابنتي فخلق منه السماوات والأرض، فالسماوات والأرض من نور ابنتي فاطمة، ونور ابنتي فاطمة من نور الله، وابنتي فاطمة أفضل من السماوات والأرض، ثُمَّ فَتَقَ نور ولدي الحسن فخلق منه الشمس والقمر، فالشمس والقمر من نور ولدي الحسن، ونور الحسن من نور الله، والحسن أفضل من الشمس والقمر، ثُمَّ فَتَقَ نور ولدي الحسين فخلق منه الجنَّة والحُور العِين، فالجنَّة والحُور العِين من نور ولدي الحسين، ونور ولدي الحسين من نور الله، وولدي الحسين أفضل من الجنَّة والحُور العِين"[٧].

---

[٦] - الكافي - الشيخ الكليني - ج ١ - ص ١٠٧

[٧] - بحار الأنوار - العلامة المجلسي - ج ١٥ - ص ١٠ - ١١

مُنتَهى عِلمِ الإنسانِ ما خُلِقَ من نور الخمسة المعصومين (عليهم السلام)، وذاك لقول أمير المؤمنين (عليه السلام):

"إنَّ الله تبارك وتعالى أحدٌ واحِدٌ تَفَرَّدَ في وحدانيته، ثُمَّ تكلَّم بكلمة فصارت نورًا، ثُمَّ خلق من ذلك النور محمَّدًا (صلَّى الله عليه وآله) وخلقني وذريتي، ثُمَّ تكلم بكلمة فصارت روحًا، فأسكنه الله في ذلك النور، وأسكنه في أبداننا، فنحنُ روحُ الله وكلماتُه، وبنا احتجب عن خلقه، فما زلنا في ظلَّةٍ خضراء حيثُ لا شمس ولا قمر ولا ليل ولا نهار ولا عين تطرف، نعبده ونقدّسه ونسبّحه قبل أن يخلق الخلق"[٨].

الشاهِدُ في قوله (عليه السلام): "وبنا احتجب عن خلقه"؛ إذ من الواضح أنَّ للحجاب وجهين، كل واحد منهما لجهة، فما كان لجهة الخلق هو منتهى علم العَالِمِ من كلِّ عَاقِلٍ مُمْكِنٍ، وأمَّا ما لجهة الخالِق فممتنع لمحلِّ الحجب.

إذًا، يشتمل الخلقُ الأوَّل على كلِّ القِوى ممكنة الظهور في عالم الإمكان على نحو الوجود العلمي ممتنع الإدراك على غير العقل، وأمَّا المُدرَكُ بالحسِّ والآلة المصنوعة، فهو ظهورٌ للنظر الإنِّي، أي النظر الذي يعتمد المعلول للوصول منه إلى العلَّة، في قبال اللم، وهو السلوك من العلَّة إلى المعلول، ويسمى عند بعضٍ ببرهان الصدِّيقين.

- **مسألة الفراغ أو العدم:**

لم يتمكَّن العِلمُ، ولن يتمكَّن، من مجالٍ يُفرِّغه تمامًا وبنسبة ١٠٠%؛ والسبب في ذلك أنَّ العدم المطلق في عالم الإمكان يعني استحالة الوجود مطلقًا، من جهةِ أنَّ تحقُّق الاثنين يعني التمايز بينهما، وبالتمايز يكون حدُّ الوجود إمَّا هو حدُّ العدم أو لا، فإن كان هو حد العدم، فليس العدم بعدم؛ لأنَّه قد حُدَّ بوجود، وإن لا، فما الذي ميَّز الوجود عن العدم؟ فلا عدم على الإطلاق، وهذا برهانٌ لا يُنقض ولا يُورَدُ عليه. ما هي إذًا المسافة (الفارغة) بين جسمين محسوسين؟

أقول: الوجود الممكن مفهوم كلِّي متفاوت الظهور بالنسبة للحاسَّة المُدرِكة، فيكون لها كلِّي مُشكِّك، ولذلك فإنَّهم عندما يسلطون المناظير الدقيقة على مناطق من الفراغ فإنَّهم يجدونها مشغولة تمامًا بجزيئات تُدرَك من خلال الآلة التي كلَّما حدَّت، ظهرت جزيئات لم تكن مقدورةَ الالتقاط بالآلة الأقل حدَّة.

---

[٨] - بحار الأنوار - العلامة المجلسي - ج ١٥ - ص ١٠

إنَّ ما يُرَى بالباصرة مقدورٌ لها بسبب ما هو عليه من تركُّبٍ خاصٍّ تُكَوِّنُهُ أنويتُه وما في مداراتها من إلكترونات ونيترونات بسرعات خاصَّة تعطيه شكلًا خاصًّا يناسب القوَّة الإدراكية لحواسِّ كلِّ مُدرِكٍ بحسبه، فالشيء الذي يراه الإنسان، يراه الفرس -مثلًا- بشكل آخر ولون مختلف.. وهكذا..

نَخْلُص إلى:

عالمُ الخلق بالنسبة للمُدرِك عالمُ ظهورٍ لغاية الإدراك والفهم، وما يدركه بسهولة كالذي تراه الباصرة وتسمعه السامعة وما نحو ذلك من دون جهد، إنَّما هو كذلك لشدَّة ظهوره بالنسبة للمُدرِك، وما يُدرِكه بالآلة فهو كذلك لكون ظهوره أضعف بالنسبة لحاسَّته، وهناك ما لا تدركه الآلة، ولن تدركه أيُّ آلة مهما تقدَّم العلم، وذاك لضعف ظهوره لا في نفسه، بل بالنسبة للمُدرِك بنفسه أو بآلة.

- **فِعلُ الصِناعة:**

بالبِنَاءِ على ما مَرَّ، فإنَّ صناعة الإنسانِ، أو غيره، لشيءٍ ما، مثل: الطاولة، هو في واقِعِهِ تَجْميعٌ لأجْزَاءٍ بما يجعلُ وجودًا معينًا بالقوَّة التي تُظهِرُه، فيكتسب بنفس التقريب والجمع كثافةً مُعينَةً تقتضي قبوله لتركباتٍ إظهارية أُخرى، وبالتالي فإنَّ الطاولة الحمراء المُفردة، لا يمكن بحكم فعل صناعتها إلَّا أن تكون كما هي عليه تمامًا، ولو أنَّ شيئًا اختلف في مراحل إظهارها لما كانت كما هي عليه، بل لاختلفتْ وإن لم يُدرِك المُدرِكُ محلَّ الاختلاف فيها، ولذلك يستحيلُ وقوعُ أمرٍ مرَّتين.

بعبارة أخرى:

إنَّ لهذه الطاولة المطلوبة، وجودًا ضعيفًا بالنسبة للمُدرِك، يشتدُّ بمراحل الفعل من ظهور أصغر جزءٍ منها إلى تركُّبِها طاوِلَةً ماثلةً للحواسِّ، فالقائمة الخشبية جزءٌ من الطاولة قبل تركيبها، وكذا كل جزء من نفس القائمة الخشبية، ومع كل تجمُّعٍ لجزءٍ مع الآخر يظهر من الطاولة بمقدار ما تركب منها. فصِنَاعَةُ الصَانِعِ نَقْلُ الموجود من ظهورٍ أضعف إلى ظهورٍ أشد، وهكذا..

- **من أهم البناءات: أخصيَّة التساوي:**

عندما يَقتُلُ إنسانٌ إنسانًا، فإنَّ القضية موضوعًا ومحمولًا، ترجع إلى متواليات من المعروضات والعوارض، ممَّا ينفي التساوي بين قضيتي قتلٍ. فلندقِّق جيِّدًا:

عندما يختلف اثنان، فيقتل أحدُهما الآخر، فهذا القتل لا يساوي القتل بداعي السرقة، أو بداعي الانتِقام، ولا يساوي القتل قصاصًا بحكم الشرع.

نعم، فِعلُ القتل واحِدٌ، غير أنَّ هذا في الظاهرِ ومِنْ زاويةٍ سَطحيَّةٍ في غاية الضيق؛ إذ أنَّ ظهورَ مُرَكَّبٍ، وهو المقتُولُ بفعلِ فَاعِلٍ، يختلف من حالة إلى أخرى، فلا يُقال: القتل قبيح.

لأنَّنا نقول: القتل ليس إلَّا مرحلة أخيرة من مراحل الظهور لما هو واقِعٌ في وجودٍ ضعيف، ولا يُقال لجزءِ المُرَكَّبِ: قبيح أو حسن، بل يقال كذلك للمركَّب الذي يصحُّ تركُّبُ القضية منه، وهو متعدِّدٌ وإن كان الظهورُ بالنسبة للمُدرِكِ بالحسِّ واحِدًا.

بعبارة أخرى:

هناك في الواقع غير الظاهر للحواس رجلٌ مقتولٌ وآخرُ قاتل في ظروف معيَّنة خاصَّة تؤخذ في الموضوع أخذ تقوُّمٍ لا مجرَّد إضافة، وليس القتلُ المحسوسُ إلَّا إظهار لتلك الصورة المركبة في مِصْدَاقٍ مُعيَّنٍ عنوانه فلانٌ وفلان، وبذلك يكون بعضُ القتلِ قبيحًا وبعضُه حسنًا.. وقِس على ذلك..

قد يُقال:

بل القتل في حدِّ ذاته قبيح.

فأقول:

لا مُرجِّحَ على الإطلاق لعزل أجزاء من الفعل عن غيرها، فمُركَّب القتل أوسعُ من إزهاق روح بفعلٍ يُقاسُ قياسًا فيزيائيًا، بل هو عِللُ ومعلولات آخرها هذا الجزء المحسوس الذي يُرجِّحهُ المُعتَرِض ويفرض نسبة القبح أو الحسن إليه خاصَّةً، وهذا ما لا وجه له غير الانعزال عن الحقيقة بتحكيم جزء ضيِّق منها.

نعم، نحن نحكم بالظهار لورود النصِّ المعصوم؛ لكونه جزءًا من أجزاء الموضوع، وهذه حيثية محورية مهمَّة ينبغي الانتِّباه إليها.

وبالبناء على ما مَرَّ، فإنَّنا نُقوِّمُ التصويب والتخطئة، بالتالي:

يذهبُ غيرُ الشيعة الإمامية إلى أنَّ الأشياء لا توصف بالقبح ولا بالحسن ما لم يرد فيها نصٌّ بذلك، وبما أنَّ النصوص الشرعية بالنسبة للإنسان دوالٌّ ظنّيّة، فإنَّ الخطأ في الفتوى لا يعود خطأً، بل يُحكم بصوابه بناءً على كون النتيجة مستندةً إلى أدلة شرعية.

أمَّا الشيعة الإمامية فالأصل عندهم التخطئة، ويُحكِّمون المنجزية والمعذرية على اعتبار تمامية الحجَّة بين الفقيه والباري جلَّ في علاه.

لا شكَّ ولا شبهةَ في صحَّة ما يذهب إليه الشيعة الإمامية؛ لاستحالة تبدل الواقع، وبالتالي فإنَّ النكتَّة في الأمر هي أنَّ جمع أجزاء الفتوى على طريق الاستدلال هو في الواقع إظهار لوجودٍ ما في عالم الإثبات، فهو بهذا الاعتبار جمعٌ صحيح، إلَّا أنَّ الجامع له، وهو الفقيه العالم، لا يدَّعي القطع اليقيني بمطابقته للصورة الثبوتية، ولكنَّه يرجو ذلك، وبالتالي فهو يقطع بصحَّة المركب الإثباتي، وهنا لا كلام في التصويب والتخطئة، فتتنجَّز النتيجة في حقَّه لثبوت المعذرية له إن خالفت نتيجتُه الصورة الثبوتية للقضية.

وعليه، فإنَّنا لا نُنكر على العلماء اختلافاتهم في بعض الفتاوى الشرعية؛ إذ أنَّها خلافات إثباتية، وهذا أمر طبيعي جدًّا في مختلف الميادين والمجالات، وإنَّما يطرأ الإشكال الحقيقي عند ادِّعاء أحدهم المطابقة اليقينية للصورة الثبوتية؛ لما في هذه الدعوى من تضمُّنٍ لدعوى التفرد بالحق، وبالتالي يكون الآخر على باطل لا محالة.

- **خُلاصةُ الكَلام:**

من أهم ما تخلص إليه المقالة تجنيب الفِكر التعسُّفات في إطلاق الأحكام بحسب المُدرَك الحِسّي أو ما ينحصر فيه التعقل، وبهذا التجنب يصل الإنسانُ إلى فهم ناضج لواقع الحياة وما فيها من اختلافات في الرؤى، بل ويصل إلى فهم كفية الاختلاف المُنتِج، في قبال الاختلاف المُورِث لحالات من التناقض والتنافر.

هذان والحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين محمَّدٍ وآله الطاهرين، واللعن الدائم على أعدائهم إلى قيام يوم الدين.

٢١ من ذي القعدة ١٤٣٩ للهجرة

البحرين المحروسة